تقرير عن المائدة المستديرة حول السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر، ٢٩ ـ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

أ. د سيدة ماجد محمد ربيع
قسم المكتبات والمعلومات ـ كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

عقدت هذه المائدة المستديرة حول السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر تحت رعاية لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة. وتحت شعار «السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر» كانت الأبحاث والأوراق التى قدمها العديد من المتخصصين والمهتمين بالمعلومات والمكتبات فى مصر.

وعلى مدى خمس جلسات متخصصة سبقتها جلسة الافتتاحية واختتمت بجلسة ختامية تداول الحضور وتناقشوا على مدى ثلاثة أيام.

ألقى مقرر اللجنة أ. د. شعبان خليفة كلمة عامة عن أهمية السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر، وكذلك الدور المنوط بالأجهزة المعلوماتية المختلفة فى مصر التخطيط والتنفيذ للسياسة الوطنية للمعلومات، كما أعلن أ. د جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والدور المهم الذى تلعبه لجنة الكتاب والنشر وقيامها بعقد هذه المائدة المستديرة، وأثر هذه المائدة فى انتهاج سياسة وطنية للمعلومات فى مصر.

وفى الجلسة العلمية الأولى، تناول الأستاذ السيد ياسين منهج التحليل الثقافى واقتراح النموذج التوفيقى العالمى، ودعا إلى انتهاج منهج للحوار بين الحضارات يقوم على التسامح الثقافى، والانتصار للنسبية الفكرية على الأخلاقية والأيدولوجية، والتحديث، وكذلك أضاف أن السياسة الوطنية للمعلومات بغير الديمقراطية لا يمكن قيامها وتطبيقها وذلك فى المحاضرة العامة لهذه الجلسة. وتناول الأستاذ الدكتور أحمد بدر فى كلمته الحاجة إلى الاقتصاديين والإعلاميين والسياسيين وجهودهم فى وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات، مع الدعوة إلى أن الإبداع لكل الفئات والتخصصات وليس مقصوراً على العلماء.

وتناول د. أحمد عبد الباسط السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر وأكد على أبعادها المختلفة وهى البعد الاقتصادى والبعد الثقافى والبعد الأخلاقى والبعد الفنى، كما أضاف إلى هذه الأبعاد الاهتمام بالبعد الخدمى والبعد البشرى بجانب البعد الأمنى والبعد القانونى والبعد التقييمى.

وتناولت أ. د. سيدة ماجد فى ورقتها التجربة المصرية، والسورية، والليبية، فى السياسة الوطنية للمعلومات فى كل من هذه البلاد وعرضت بإيجاز للسياسة الوطنية فيها، ثم ختمت ورقتها بالدعوة إلى تبنى سياسة قومية عربية للمعلومات لكل الوطن العربى، مع وجود الحاجة إلى هذه السياسة والأمل فى تحقيقها وتنفيذها.

وفى الجلسة الثانية: تناولت السيدة / ليلى

عبد الهادى من مكتبة الإسكندرية التنسيق والتكامل فى السياسة الوطنية للمعلومات.

وتعرض أ. د. حسام لطفى للمشكلات القانونية فى مجال المعلوماتية، وركّز على ضرورة الاهتمام بالانضمام إلى اتفاقية التربس وما يترتب على ذلك من حماية للمصنفات الفنية بكافة أشكالها، وكذلك تدريب العاملين فى مجال نظم المعلومات وما يمكن أن يكتسبوه من التدريب، وكذلك مبدأ التعويض لأصحاب الأعمال الذين يقومون بتدريب مثل هذه الكفاءات والتى تهاجر أو ما يطلق عليه نزيف الأدمغة أو هجرة العقول بعد تدريبها. وتناول الباحث بعض المشكلات القانونية المرتبطة ببنوك المعلومات ومدى الاستفادة من المعلومات التى تقدمها والحماية المقدمة لها وفقا للاتفاقيات الدولية، وكذلك المشكلات المرتبطة بأسماء الدومين والمشكلات المترتبة على شبكات المعلومات وتعريف الفلكلور وحماية التراث.

أما السيد / نبيل فرج فقد تناول قانون الملكية الفكرية والتعدى على حقوق الغير فى مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال فى لبنان كمثال.

وتناولت أ. عزة سلطان إنشاء هيئة وطنية للتخطيط للسياسة المعلوماتية.

وفى الجلسة الثالثة فى اليوم الثانى ألقى أ. د. محمد فتحى عبد الهادى محاضرة عامة بعنوان نحو سياسة وطنية مصرية لإعداد أخصائيى المكتبات، وركز سيادته على العناصر التالية فى هذه السياسة:

١) اقتراح بإنشاء مجلس وطنى لتعليم المكتبات والمعلومات.

٢) الربط بين سوق العمل والخريجين.

٣) وضع تشريع ينص على أن عمل المكتبة هو عمل تخصصى.

٤) إنشاء مستوى للتعليم المتوسط فى مجال المكتبات والمعلومات.

٥) وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالتعليم فى مجال تخصص المكتبات والمعلومات.

٦) إنشاء جهاز أو لجنة لتقييم الأداء فى المكتبات وأجهزة المعلومات.

٧) وضع خطة مستقبلية لإعداد أخصائيى المكتبات والمعلومات فى ضوء التكنولوجيات الحديثة بحيث يصبح أخصائى المكتبات منتجا للمعلومات.

٨) لا يجب أن يكون التعليم فى التخصص نمطيا وعدم تركيز الأقسام العلمية فى بعض المحافظات.

٩) التفكير فى أنماط جديدة فى تعليم المكتبات والمعلومات مثل التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد فى المناطق النائية.

١٠) التفكير فى إنشاء كليات مستقلة للمكتبات والمعلومات.

وتناولت أ. د. ناريمان اسماعيل السياسة المعلوماتية وقطاع المعلومات المصرى، وأكدت فى ورقتها على التعبير الكمى عن قطاع المعلومات فى مصر، وكذلك الإفادة من التوجيهات والإرشادات التى وضعتها اليونسكو على مدى ثلاثين عاما مع الاهتمام بتقديم خدمات معلومات استباقية أو (وقائية) للمستفيدين.

وتناولت أ. د. نبيلة خليفة فى ورقتها عن دار الكتب والضبط الببليوجرافى القومى دور دار

الكتب فى تبنى برامج الفهرسة أثناء النشر وتولى مسئولية الضبط الببليوجرافى ، وذلك لتوافر أوعية المعلومات لديها مع توافر الخبرات والقوى البشرية المؤهلين على أداء الضبط الببليوجرافى مع وجود أدوات العمل والتمويل المناسب لإعداد وتوزيع النتائج من عملية الضبط الببليوجرافى .

وتناول أ. أبو السعود ابراهيم فى ورقته المقدمة للمائدة المستديرة الخطة التى طرحها السيد رئيس الجمهورية فى المؤتمر القومى الأول لنهضة المعلومات فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩ فى مصر وخرج منها بعدة نتائج منها :

١) مصادر المعلومات .
٢) إمكانات النشر والاتصال .
٣) التعاون بين المؤسسات العربية .
٤) نقل التكنولوجيا .
٥) تنمية القوى البشرية .
٦) تنمية القوى البشرية وتعليم المستفيدين .
٧) نظم المعلومات فى المؤسسات .
٨) الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة .
٩) التعليم العالى والمتوسط .
١٠) الإنتاج الفكرى العربى والبحث العلمى .
١١) مصادر التمويل .

ولقد تناول أ. د. حامد الشافعى التنمية المهنية للعاملين فى مجال المكتبات والمعلومات ودور هذه التنمية فى السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر ، كما تناولت أ. د. سهير محفوظ تنمية القوى البشرية فى مكتبات الأطفال فى مصر ومدى أهمية هذه القضية بالنسبة للسياسة الوطنية للمعلومات فى مصر ، كما اهتمت أ. عزة سلطان بالقضية البشرية فى قطاع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى مصر .

وكانت المحاضرة العامة فى اليوم الثالث التى ألقاها أ. د. فتحى صالح مدير المركز القومى لتوثيق التراث الحضارى والطبيعى بوزارة الاتصالات والمعلومات ، وكانت عن دور هذا المركز فى توثيق التراث الحضارى والطبيعى من خلال توثيق التراث الحضارى المادى والمعنوى ، والجانب المادى يتعلق بالمتاحف والمخطوطات ، والتراث المعنوى مرتبط بتوثيق الموسيقى والفن الشعبى ، كما عرض لدور المركز فى التوثيق للتراث الطبيعى فى مصر من خلال أطلس المواقع الطبيعية والمحميات فى مصر . كما تناول العلاقات مع الهيئات الدولية والهيئات الأخرى .

وتناول أ. د. كمال عرفات ذاكرة مصر أى انتهاج سياسة تهتم بتراجم المعاصرين من الأحياء من العلماء تسجيلا وتصويرا ومتابعة لجميع مراحل حياتهم .

كما عرض أ. د. موريس أبو السعود تجربة مكتبة مبارك العامة ودورها فى تنفيذ سياسة المعلومات الوطنية فى مصر .

وتناول السيد/ خميس عرفات بناء نظام عربى للمعلومات الصحفية .

كما تناول السيد/ ياسر عبد الله نظم المعلومات الجغرافية ودورها فى السياسة الوطنية للمعلومات ، وتناولت د. زينب محفوظ السياسة الوطنية للمعلومات وأثرها الاقتصادى وركزت على الجهات التى سوف تقوم بتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر .

واختتمت المائدة المستديرة بمجموعة من التوصيات نسردها على النحو التالى :

١ ـ إنشاء لجنة وطنية عليا للمعلومات ، وذلك للتخطيط والتنسيق بين مؤسسات إنتاج المعلومات ومؤسسات جمع وتنظيم وتيسير

الافادة من المعلومات وتدريب القوى العاملة فى مجال المعلومات، وكذلك شركات تصنيع الأجهزة والبرمجيات؛ على أن تضم هذه اللجنة عناصر ممثلة للمؤسسات المعنية بالدولة.

٢ ـ استكمال منظومة المكتبات الوطنية يجعل مكتبة الإسكندرية الجديدة مكتبة وطنية للشمال، وإنشاء مكتبة وطنية للجنوب فى الأقصر على أن تتمتع مكتبة الإسكندرية ومكتبة الأقصر بالإيداع القانونى لكل ما يصدر من إنتاج فكرى مصرى. وفى هذا الصدد توصى المائدة بتجميع مواد الإيداع فى مكان واحد بدلاً من التشتت الموجود الآن.

٣ ـ إنشاء شبكات معلومات نوعية: شبكة المكتبات الوطنية، شبكة المكتبات الجامعية، شبكة المكتبات المتخصصة، واعتبارها المكونات الأساسية لقيام الشبكة الوطنية المصرية للمعلومات.

٤ ـ ضرورة الإسراع بإنشاء الفهرس الوطنى الموحد الذى يضم مداخل المكتبات الكبرى فى مصر من كل الأنواع. وتثمن المائدة القائمة الموحدة للدوريات التى قامت بها الشبكة القومية للمعلومات، وترجو التوسع فيها لتضم مقتنيات عدد أكبر من المكتبات ومراكز المعلومات المصرية.

٥ ـ التوسع فى إنشاء المكتبات العامة بحيث تغطى بطريقة هرمية كافة المحافظات ومراكزها ومدنها وقراها والربط بين المكتبات العامة فى شبكة نوعية واحدة.

٦ ـ وضع خطة وطنية لإعداد وتدريب القوى العاملة فى مجال المكتبات والمعلومات، وذلك على المستويين الرسمى والأكاديمى والتدريب المهنى التحويلى، ووضع توصيف وطنى وظيفى للعاملين فى قطاع المعلومات.

٧ ـ تنسيق التزويد وتنمية المقتنيات بين المكتبات النوعية المختلفة، وتشجيع الإعارة البينية على المستوى الوطنى.

٨ ـ ضرورة تدريس مقرر «التربية المكتبية المعلوماتية» فى المدرسة المصرية منذ المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية العامة وما فى حكمها سواء فى المدارس الحكومية أو الخاصة أو مدارس الجاليات، وذلك لتحويل التعليم من التلقين إلى التعليم والبحث.

٩ ـ التوصية لدى مؤسسات الدولة وقطاعاتها المعلوماتية بإتاحة المعلومات لمن يطلبها واعتبارها حقًا من حقوق المواطن تحت شعار «المعلومات حق لكل مواطن» طالما أنها لا تتسم بالسرية اللازمة لأمن الدولة العسكرية والاقتصادية.

١٠ ـ تشجيع وتبنى مشروع قاعدة بيانات الكتاب المصرى فى قرنين لحصر وتسجيل ووصف كل الإنتاج الفكرى المصرى فى قاعدة واحدة من كتب ورسائل جامعية ودوريات وأفلام وبراءات اختراع، وغيرها وتيسير الدخول إلى تلك القاعدة والإفادة منها.

١١ ـ إعداد ونشر كشافات عامة ومتخصصة مطبوعة وإلكترونية للصحف والدوريات المصرية.

١٢ ـ إنقاذ التراث المخطوط فى المكتبات المصرية وكذلك الدوريات المصرية وأوائل المطبوعات وتحميلها على مصغرات فيلمية أو أقراص مليزرة.

١٣ ـ تكليف لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة بوضع المخطط العام لمشروع «النظام الوطنى للمعلومات فى مصر» ومناقشة هذا المشروع مع الجهات المعنية ووضعه فى صورته النهائية تحت تصرف «متخذ القرار» الذى

بيده سلطة إقامة النظام على نحو متجانس ومتكامل .

١٤ ـ اتخاذ تدابير أقوى لحفظ حقوق الملكية الفكرية المصرية فى الداخل والخارج وحقوق الملكية الفكرية الأجنبية فى الداخل .

١٥ ـ تشجيع المبدعين والمفكرين عن طريق التوسع فى منح الجوائز والمنح ليس فقط من جانب الدولة وإنما أيضًا من جانب القطاع الخاص .

١٦ ـ مطالبة دار الكتب المصرية بتفعيل دورها فى عمليات الضبط الببليوجرافى للإنتاج الفكرى المصرى .

١٧ ـ مطالبة وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة بزيادة الوعى بأهمية المعلومات ودورها فى اتخاذ القرار على كافة المستويات .